

مقياس: مدخل الاقتصاد

كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم تسيير
سنة اولى جذع مشترك



الفصل الثاني:

المشكلة الاقتصادية



الأستاذة: د. حملوي سكيينة

الموسم الجامعي: 2020-2021



المكتسبات السابقة

حتى يتسنى للطالب الإستيعاب الجيد لمحاور الدرس، عليه أن يكون :

1. فهم تعاريف علم الاقتصاد.

2. التمييز بين فروع علم الاقتصاد ومناهج علم الاقتصاد.

3. ارتباط علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.

اهداف التعلم



في نهاية هذا الدرس (الفصل) يكون الطالب قادرا على:

1. تعريف طبيعة المشكلة الاقتصادية.
2. تمييز بين عناصر المشكلة الاقتصادية.
3. تحديد الفرق حل المشكلة الاقتصادية في الانظمة الاقتصادية.

محتوى الفصل

- ✓ مقدمة
 - ✓ طبيعة المشكلة الاقتصادية
 - ✓ عناصر المشكلة الاقتصادية
 - ✓ المشكلة الاقتصادية في الانظمة الاقتصادية
-

مقدمة :

المشكلة الاقتصادية للإنسان تشكل جزءاً من المشكلة الإنسانية العامة، إذ الاقتصاد يمثل جانباً من شؤون حياة الإنسان لا كلها؛ غير أن تحديد هوية وحقيقة هذه المشكلة كانت ولا زالت نقطة اختلاف بني المذاهب والنظم المختلفة.

– طبيعة المشكلة الاقتصادية: تنشأ المشكلة الاقتصادية عن ندرة الموارد بالنسبة لكثرة الحاجات الإنسانية وتنوعها إذ أنه لو لم توجد هذه الندرة لما نشأت مثل هذه المشكلة أولما كانت هناك حاجة لدراسة علم الاقتصاد حيث أنه في هذه الحالة يمكن إشباع جميع الحاجات دون جهد أو نشاط اقتصادي كبيرين.

–عناصر المشكلة الاقتصادية: يتعين لدراسة المشكلة الاقتصادية بان ندرس الحاجة والمال والندرة

النسبية:

اولا: الحاجات الانسانية: الحاجة هي الشعور النفس بالحرمان او هي الامور التي تتعلق بها رغبات الانسان فتدفعه الى بدل نشاط اقتصادي لإشباعها اما مباشرة عن طريق انتاجه او بالحصول على دخل يستعمل بشرائه لحاجات وتكون بشكل سلعة او خدمة.

–تقسيم الحاجات: ذات انواع مختلفة بحسب الزوايا التي ينظر اليها:

*الحاجات الفردية والجماعية: فالفردية هي التي يستطيع الفرد اشباع رغباته بعزل عن غيره الافراد المأكل والملبس اما الجماعية التي يتطلب اشباعها تظافر افراد المجتمع مما يقتضي تدخل الدولة لإشباعها مثل الحاجة الى الامن، تحقيق العدالة، التعليم، الصحة...

*الحاجات الضرورية والكمالية: فالأولى هي التي يتوقف على اشباعها حياة الانسان بينما الثانية هي زيادة او تحسين في مستوى المعيشة دون المساس بالحياة ذاتها.

*الحاجات المادية والحاجات المعنوية: فالأولى حاجات ملموسة أي وسائل مادية مثل حاجة الانسان لاقتناء سيارة اما

الثانية فهي الخدمات أي الحاجات غير ملموسة وغير مادية مثل حاجة الانسان الى التعليم، الثقافة الدينية ..

ب-خصائص الحاجات: تتمثل في: *قابلية الحاجة للإشباع*الحاجات لانتهائية*قابلية الحاجة للإحلال

*قابلية الحاجة للقياس*الحاجة ظاهرة اجتماعية.

ثانيا: الاموال الاقتصادية: يطلق على الاشياء الوسائل التي تستخدم في اشباع الحاجات الانسانية بالأموال او السلع وكذا الخدمات ووسائل اشباع معنوية، لكن ليست كل الاموال هي من يهتم بها علم الاقتصاد فهو يهتم بما يطلق عليه اسم الاموال الاقتصادية وهي الاموال التي تتميز بندرتها النسبية مقارنة بالحاجات ويشترط ان تتوافر الشروط التالية لكي يعتبر المال اقتصادي:

- ان يكون محلا للتملك.
- ان يكون المال محلا للتصرف .
- ان يكون نادرا أي محدود بالنسبة لكمية الحاجات المراد اشباعها.
- ان يكون له قيمة تبادلية.

ب- تقسيم الاموال: تقسم الاموال الاقتصادية الى عدة اقسام:

*تقسيم الاموال من حيث الأهمية: تنقسم الاموال الاقتصادية من حيث مساهمتها بالعملية الانتاجية الى عناصر الانتاج الطبيعية، العمل، راس المال، التنظيم.

*تقسيم من حيث اعتمادها على وسائل مادية: طبقا لهذا التقسيم الاموال الاقتصادية الى موارد مادية وخدمات غير مادية، فالأولى تعتمد الوسائل الملموسة الآلات والمعدات والثانية على المهارات الفنية.

*تقسيم الاموال من حيث الغرض في استعمالها: فالأولى اموال للاستهلاك لإشباع المباشر اما اموال الانتاج فهي تشبع حاجات الانسان بطريقة غير مباشرة وفي هذا الصدد تنقسم الاموال المباشرة الى:

– اموال الاستهلاك الفانية و اموال الاستهلاك المعمرة.

– اموال القابلة للاستهلاك والموال القابلة للتكامل.

ثالثا: الندرة: الندرة النسبية ونقصد هنا وليست المطلقة معنى ذلك انه يمكن ان تنتج من السلع كميات ضخمة فمع

ذلك تعد هذه السلعة نادرة اذا ما قورنت بالحاجة اليها .

-المشكلة الاقتصادية في الانظمة الاقتصادية: تقوم المشكلة الاقتصادية في كل مجتمع أي كانت درجة تقدمه ومهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المطبق، ويكمن الفارق بين هذه المجتمعات في كيفية ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة. ففي النظام الاشتراكي تمتلك الدولة دون غيرها كل موارد الثروة فهي تنظم الموارد على وجه الذي يحقق اقصى اشباع. اما النظام الرأسمالي هو الذي يقوم على الملكية موارد الثروة ملكية خاصة فيقوم الثمن بالدور الرئيسي في حل المشكلة الاقتصادية. اما النظام الاسلامي ان حل للمشكلة الاقتصادية تبدأ من الانسان وسلوكه الذي يجب ان يقوم على المبادئ الاخلاقية، انه لا يعترف بالمشكلة الندرة كون الطبيعة مسخرة لجميع البشر وعلى هذا الاخير تحقيق رغباته وحاجاته منها باستخدام تفكيره وامكانياته، وبالتالي هذا الاخير هو الذي وصل الى السبب الرئيسي في المشكلة.

قائمة المراجع



- [01]: شطبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 2017/2018، 3.
- [02]: مصطفى الخشاب ، دراسات في علم الاقتصاد ، لجنة البيان العربي ، القاهرة ، 1957 .
- [03]: النجفي سالم توفيق، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.
- [04]: 38- مختار عبد الحكيم طليبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي عوامل الانتاج، جامعة القاهرة، 2007 ؛